الأمم المتحدة

A/66/PV.68

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٦٨

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/66/35)

تقرير الأمين العام (A/66/367)

مشاريع القرارات (A/66/L.15، A/66/L.16، A/66/L.17 و A/66/L.18)

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الدائم للسنغال، السفير عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والممثل الدائم لمالطة، السفير سافيور بورغ، مقرر اللجنة على بيانيهما وتفانيهما، جنبا إلى جنب مع أعضاء اللجنة، في الاضطلاع بعمل اللجنة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة ٦٧ ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/66/PV.67).

يأتي لقاؤنا اليوم في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل، على الرغم من تكثيف الجهود لإحياء عملية التفاوض، تنفيذ إجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتنتهك السلطة القائمة بالاحتلال أبسط حقوق الإنسان على أساس يومي، بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم والسكن وسبل العيش وعدد لا يحصى من الحقوق الأساسية الأخرى.

وتتسم سياسات إسرائيل الخبيثة بأنها واسعة النطاق وأن لها أثراً شديداً على جميع قطاعات السكان. وفي ذلك الصدد، تواصل إسرائيل، بالإضافة إلى حصارها القاسي المفروض على قطاع غزة والعقاب الجماعي للسكان المدنيين جميعاً، شن هجمات عسكرية ضد قطاع غزة، في تجاهل تام لحياة الإنسان وسلامة المدنيين في تلك المنطقة المكتظة بالسكان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وينبغي أن ندين بشدة استمرار إسرائيلي، الدولة القائمة بالاحتلال، في أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتؤدي الإعلانات الأخيرة بشأن بناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الإضافية، وخصوصا داخل القدس الشرقية المحتلة وما جاورها، فضلا عن عمليات الهدم الإسرائيلية المستمرة لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وما يصحبها من تصعيد للعنف من قبل المستوطنين وعمليات الإخلاء القسري، إلى تفاقم خطير في الحالة على أرض الواقع، مع تقويض الجهود المبذولة لإحياء عملية التفاوض.

وتواصل إسرائيل، بالإضافة إلى الأعمال غير القانونية التي أشرت إليها، الامتناع عن تسليم إيرادات الضرائب الفلسطينية، في ممارسة شائنة لأعمال القرصنة والابتزاز السياسي للشعب الفلسطيني وقيادته. فتلك أموال فلسطينية ينبغي لإسرائيل تحويلها إلى السلطة الفلسطينية وفقا للاتفاقات الموقعة.

وفيما يتعلق بمحنة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، فبينما يرحب وفد بلدي بعملية تبادل الأسرى الأخيرة التي تؤدي إلى الإفراج عن أكثر من ١ ٠٠٠ سجين ومحتجز، فإنه يدين بشدة استمرار احتجاز وسجن الآلاف من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية التي تشيع فيها سوء المعاملة ويستخدم فيها التعذيب على نطاق واسع. وينبغي الإفراج عن أولئك السجناء، ومن بينهم الأطفال والنساء، فورا وأن يكون إجراء استعراض دولي ملائم لحالتهم الراهنة أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وتقدم تصرفات الإسرائيليين غير القانونية على أرض الواقع أبرز دليل على التناقض بين تصرفات إسرائيل وعزمها المعلن على المشاركة في عملية السلام. وتوضح تلك التصرفات بجلاء أن إسرائيل ليست ماضية على طريق السلام، وأنه يبدو أن الهدف الوحيد الذي تسعى إلى تحقيقه وفقاً لسياساتها الحالية هو تقويض أي آفاق للوصول إلى تسوية سلمية في المستقبل.

ومن المؤسف أن كل الجهود الجادة التي بذلتها حتى الآن الأطراف الدولية والإقليمية، بما في ذلك بيان المجموعة الرباعية الأخير المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر SG/2178) الرامي إلى استئناف المفاوضات المباشرة قد فشلت. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم وجود معايير واضحة لتلك المفاوضات، وإلى إصرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على مواصلة أعمالها التي تهدف إلى تطهير الأرض الفلسطينية المحتلة من سكانها الفلسطينيين الأصليين وتغيير تركيبتها الديمغرافية وطابعها الثقافي.

ويعدّ احترام إسرائيل لالتزاماتها أمراً ضرورياً لاستئناف المفاوضات المباشرة نحو تحقيق الحل القائم على دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لإرغام إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها فورا واستئناف مفاوضات الوضع النهائي على أساس معايير واضحة، تشمل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وتحديد إطار زمني متفق عليه يعترف بإلحاح هذه المسألة، وحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بوصفها أساساً ونقطة انطلاق للمفاوضات.

ويعيد وفد بلدي التأكيد على أنه ينبغي لأي نتيجة يتم التفاوض بشأنها بين الطرفين أن تؤدي إلى نشأة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وتتوفر لها مقومات البقاء في

حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أخيرا، تود الجزائر أن تهنئ دولة فلسطين على قبولها في اليونسكو، وتكرر دعمها الثابت لحقها في عضوية الأمم المتحدة، امتثالا القانون الدولي.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لوفد بلدي أن يعبّر عن تقديره للدور المحوري والهام الذي ما برحت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تضطلع به، وذلك من خلال الإعراب عن شكرنا لرئيس اللجنة سعادة السيد عبد السلام ديالو، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، ولأعضاء اللجنة على الجهود التي يبذلونها في سبيل أداء مهامهم النبيلة. ونتقدم بالشكر أيضا إلى إدارة شؤون الإعلام، على تنفيذها للبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

عندما نمعن النظر في التقرير المعروض علينا (A/66/35) فإن الجزع ينتابنا جراء ما عبّر عنه في التقرير من قلق بشأن ما يشوب الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة من ترد حاد، الأمر الذي يرسم صورة قاتمة عن الحالة الإنسانية والاقتصادية النابعة أساساً من الاحتلال وسياسة الاستيطان، بالرغم من عدم مشروعية هذا النهج المنافي لأحكام الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وبالرغم من الظروف الصعبة في ظل الاحتلال، فقد قطعت السلطة الفلسطينية أشواطا طويلة في برنامجها لبناء الدولة، مع حصولها على تأييد قوي من قبل المجتمع الدولي، وفقاً لما ذهبت إليه اللجنة في تقريرها المعروض أمامنا. ودعمت اللجنة رؤاها بما أورده البنك الدولي من أن السلطة الفلسطينية قد واصلت توطيد مؤسساتها، وتقديم الخدمات العامة وتعزيز الإصلاحات. كما أعرب الأمين العام في تقريره (A/66/367) عن حرصه على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وبالأمس قال حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، في رسالته التضامنية مع الشعب الفلسطيني، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إننا ندعو المجتمع الدولي إلى وقفة دولية مع الشعب الفلسطيني بهدف مضاعفة دعمه السياسي والمعنوي والمالي بغية التخفيف من محنته الإنسانية المتفاقمة من جراء العدوان الإسرائيلي عليه، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وتهويدها لمصلحة الاستيطان والمستوطنين.

كما نأمل بتعزيز الدعم اللازم للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتمكينها من الاضطلاع بكامل ولايتها التي أوكلت إليها بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما في مجال التعريف بحيثيات تطورات قضية الشعب الفلسطيني، ورصد ممارسات الاحتلال لأرضه، ودعم مسيرة نضاله العادلة، وحتى نيله لكامل حريته واستقلاله وتمكينه من بناء مؤسساته الإنمائية الوطنية، والعيش الكريم في ربوع وطنه المستقل أسوةً بشعوب العالم أجمع.

وفي هذا الصدد فإن قرار المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في المنظمة، يمثل خطوة إيجابية باتجاه حصول فلسطين على العضوية الكاملة في أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

وتتضافر كل الظروف في ذلك الاتجاه لصالح تلك العضوية. فهناك إجماع دولي على أن الوقت قد حان للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام

١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وهناك قاعدة صلبة من سلسلة قرارات الشرعية الدولية التي لا حصر لها، سواء كانت من قبل الجمعية العامة أم من مجلس الأمن، فضلاً عن وجود إرث من الجهود الدولية والعربية، وعلى رأسها مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق وجميع المبادرات الرامية إلى حل الدولتين بما يحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. ولإسرائيل حقها في الأمن والسلام مع جيرانها. وفي هذا السياق تؤكد مملكة البحرين على أن قبول العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة لا يتناقض مع الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن الاحتفاء باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يشكل اعترافاً دولياً بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، وبما يتطلبه وفقاً لهذه المسؤولية من العمل من أجل بلوغ الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن السماح باستمرار المأزق العميق بين إسرائيل وفلسطين، والجمود الذي يقترب من انتكاس عملية السلام. ولا مناص من وجود مسار دبلوماسي مجدٍ يدفع هذه العملية إلى الأمام. وما لم يحدث ذلك فسيتآكل الأساس الذي يقوم عليه حل الدولتين القابلتين للحياة. ولا يزال الاحتلال واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة يشكلان عقبة رئيسية أمام إقامة دولة فلسطينية فعالة. وتؤدي تلك الممارسات إلى تقويض المفاوضات، وهي غير قانونية وفقا للقانون الدولي. وعليه، ينبغي لإسرائيل إنهاء تلك الممارسات.

وندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم. وفي رأينا أن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في تعبئة المجتمع الدولي وتوفير إطار متعدد الأطراف لدعم الطرفين في طريقهما نحو السلام يتم التفاوض عليه.

وللسعي إلى إقامة دولة فلسطينية إرث يعود إلى خطة الأمم المتحدة بشأن التقسيم لعام ١٩٤٧، بل أبعد من ذلك. وفي عام ١٩٤٩، صوتت النرويج لصالح قبول إسرائيل دولة عضواً في الأمم المتحدة. وقد استندنا في ذلك الوقت إلى والتصريحات والتفسيرات التي قدمتها إسرائيل آنئذ. وكانت إسرائيل قد أوضحت بشكل مقنع الأسباب التي لا تستدعي إرجاء الاعتراف بعضويتها في الأمم المتحدة إلى حين حل قضايا الوضع النهائي العالقة.

ومنذ ذلك الحين، ظلت السياسة النرويجية تقوم على رؤية تتوخى وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولذا فإن النرويج على استعداد للاعتراف بدولة فلسطينية. وفي غضون ذلك نؤيد تأييدا كاملا كل الجهود الدولية المؤدية إلى التوصل إلى اتفاق شامل بشأن قضايا الوضع النهائي العالقة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية بشأن استئناف محادثات موضوعية بين الطرفين.

وتساند النرويج إسرائيل على نحو ثابت وتؤيد حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي. وأيدنا أيضاً في مقابل ذلك حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد أكدت لجنة الاتصال المخصصة في اجتماعها الأخير المنعقد في أيلول/سبتمبر نجاح بناء المؤسسات الفلسطينية. وكان الاستنتاج المشترك الذي توصل إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة – بعد التدقيق في أداء المؤسسات العامة الفلسطينية – هو قدرة الفلسطينيين الكاملة على إدارة شؤون الدولة. ونجح رئيس الوزراء فياض في تحقيق ما وعد

بـه قبـل عـامين: إرسـاء الأسـاس المؤسـسي الـلازم لتحقيـق الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

في أيلول/سبتمبر قدم الرئيس عباس الطلب الفلسطيني بشأن الحصول على عضوية الأمم المتحدة (انظر A/66/371) وأعاد التأكيـد علـى ضـرورة حـل قـضايا الوضـع النـهائي عـبر المفاوضـات. وعـلاوة علـى ذلـك، أكـد لنـا علـى التـزام الفلسطينيين بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتمسك بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ونأخذ علما بتقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد التابعة لمجلس الأمن (S/2011/705) والآراء الواردة فيه. ونرى بما يتفق مع وجهة نظرنا بشأن الطلب الإسرائيلي للحصول علـى عـضوية الأمـم المتحـدة في عـام ١٩٤٨ أن مـن شـأن الاعتراف والحصول على العضوية على حد سواء أن يكونا بمثابة حافز للتفاوض من أجل حل القضايا العالقة. ولذلك فإننا نؤيد اتخاذ خطوات فعالة لإعادة توحيد الشعب الفلسطيني بأسره وأرضه تحت سلطة سياسية واحدة، على نحو يعزز القدرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

والاعتـراف بالدولـة والانـضمام إلى عـضوية الأمـم المتحدة هما من المسائل التي يتم تناولها على أفضل وجه في سياق المناقشات التي جرت في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة هنا في نيويورك. ونحث القيادة الفلسطينية على التركيز على الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في تلك المسائل.

وقـد اتفـق في الأسـبوع الماضـي في أوسـلو رئـيس الوزراء الفلسطيني فياض مع وزير الخارجية النرويجي، بصفته رئيساً للجنة الاتصال المخصصة، على مواصلة حشد الدعم الدولي من أجل تعميق وتوسيع نطاق استعداد المؤسسات الفلسطينية لإقامة الدولة. وستركز تلك الجهود بشكل خاص على استمرار بقاء السلطة الفلسطينية. واتفقنا أيضا على أن تعود لجنة الاتصال المخصصة على الاجتماع في بروكسل في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢. وسيركز ذلك الاجتماع على سبل تعزيـز اسـتدامة الـسلطة الفلـسطينية، بما في ذلـك الوسـائل اللازمة لتعزيز نمو الاقتصاد الفلسطيني بقيادة القطاع الخاص وتحسين الحالة في غزة.

وتعتمد المؤسسات الفلسطينية على إيراداتها المولدة محليا لدعم الخدمات العامة التي تقدم للشعب الفلسطيني. وتتولى إسرائيل جمع ثلثي تلك الإيرادات الفلسطينية ليتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية على أساس شهري. وتوصلت الدراسـات الفنيـة الـتي اضـطلعت بهـا الـسلطتان الإسـرائيلية والفلسطينية على حد سواء إلى استنتاج مؤداه أن هناك حاجـة إلى تحـسين نظـام جمـع الإيـرادات وزيـادة إيـرادات التخليص، لأن مـن شـأن ذلـك أن يقلـل بـشكل فعـال مـن اعتماد السلطة الفلسطينية على الجهات المانحة.

فمـن غـير المقبـول تمامـا أن يـتم تأجيـل تحويـل تلـك الإيـرادات الـضريبية أو الامتنـاع عـن تـسليمها. فمثـل هـذه الأفعال الأحادية الجانب تنتهك الالتزامات القانونية القطعية الـواردة في اتفاقـات أوسـلو، وهـي مـا يـسمى ببروتوكـول باريس المتعلق بـ ”الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا لعـام ١٩٩٤“. كمـا أنهـا تقـوض كـل الجهـود الـتي تبـذلها الجهـات المانحـة وتهـدد الـسلطة الفلـسطينية علـى حـد سـواء. وقـد نـتج الانتعـاش الاقتـصادي والتحـسن الأمـني اللـذان شـهدهما الـضفة الغربيـة في الـسنوات القليلـة المنـصرمة مـن التعـاون الثلاثـي النـاجح بـين الـسلطة الفلـسطينية وحكومـة إسرائيل والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة. ويعد ذلك التعاون المستمر أمراً حاسماً لتحقيق الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الـسيد بـام فنـه كوانـغ (فييـت نـام) (تكلـم بالإنكليزيـة): أشـكركم، الـسيد الـرئيس، علـى عقـد هـذه

الجلسة العامة للجمعية العامة في الوقت المناسب، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في وقت برزت فيه من جديد الحالة في الشرق الأوسط كمسألة مقلقة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. أنا ممتن للسيد عبد السلام ديالو على إحاطته الإعلامية الهامة.

ويؤيد وفد بلدي لبيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

يساور وفد بلدي قلق عميق بسبب النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط طيلة ٦٣ سنة مضت. ونأمل في أن نرى تقدما في اتجاه وقف دائم لإطلاق النار بين الأطراف المعنية والاستئناف المطلوب لمفاوضات السلام.

لم تتوقف إسرائيل بعد بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، عن بناء وتوسيع المستوطنات والجدار العازل أو هدم منازل الفلسطينيين وطرد الأسر، مما يهدد ويغير بشكل مباشر التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها وطبيعتها ووضعها. وأبقى الحصار الملايين من الفلسطينيين في ظل ظروف صعبة وشرد عددا أكبر من وطنهم.

وانطلاقا من اعتراف فييت نام منذ فترة طويلة بحق الشعب الفلسطيني الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأولا وقبل كل شيء الحق في إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين، فإننا نؤيد الطلب المقدم من الرئيس محمود عباس لمنح دولة فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة – مع تلبية كل معايير الدولة، أي دولة محبة للسلام وراغبة في تنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقادرة على ذلك التنفيذ.

في ذلك الصدد، ترحب فييت نام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الخميس، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة بين الطرفين الفلسطينيين، على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٢، وعلى إطلاق سراح المحتجزين كل من سجونه. وفي نفس الوقت، فقد أدى رد الفعل المؤسف من قبل الدولة المحتلة على منح مركز العضوية الكاملة لفلسطين في اليونسكو إلى زيادة تعقيد الحالة.

وتتشاطر فييت نام الرأي الشائع القائل بأنه إذا أريد نجاح قيام دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تعايش كل شعوب المنطقة في سلام وأمن، يتعين على كل الأطراف المعنية مواصلة الحوار والمفاوضات وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، إلى جانب الاحترام، ضمن جملة أمور أخرى، الأطر المنصوص عليها في خريطة الطريق، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية.

من هنا، تعلق فييت نام أهمية على تجديد الجهود من جانب المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، وبلدان المنطقة والأمم المتحدة للمساعدة على تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع المسارات، وتشجيع المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن جميع القضايا الجوهرية. إننا نطالب بتكثيف جهود المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، لمعالجة الأزمتين السياسية والإنسانية الراهنتين. و نؤكد مجددا التزام فييت نام المستمر بالانضمام إلى الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي في اتجاه حل الدولتين للصراع بين إسرائيل وفلسطين، والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد لوليشكي (المغرب): أود بداية أن أتقدم إليكم بالشكر لعقدكم هذا الاجتماع، وأن أشكر كذلك سعادة السفير عبد السلام ديالو الممثل الدائم للسنغال الشقيقة على جهوده القيمة على رأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما

لا تفوتني الإشادة بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، على ما بذلته للتعريف بمختلف جوانب القضية الفلسطينية.

ينضم طبيعيا وفد بلدي للبيان الذي أدلى به الأخ سفير مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود بالإضافة إلى ذلك أن أركز على النقاط التالية: أولا المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين داخل الأمم المتحدة. من المهم التذكير في هذا السياق أن هذه الخطوة أتت كنتيجة منطقية وحتمية لجمود عملية السلام، وانسداد أفق استئناف المفاوضات. وبعد انقضاء المهلة التي أقرها المجتمع الدولي أمام الجمعية العامة للتوصل إلى تسوية سلمية على أساس حل الدولتين. كما أن الطلب الفلسطيني أتى كتتويج للجهود الفلسطينية الحثيثة على مدار السنتين الفارطتين لإقامة دعائم الدولة ومؤسساتها مما حدا بحوالي ١٣٠ دولة إلى الاعتراف بفلسطين.

ومما حدا كذلك بمنظمات دولية وإقليمية إلى الإشادة والاعتراف بكفاءة المؤسسات الفلسطينية للاضطلاع بالمسؤوليات المترتبة عن إعلان الدولة. وأخيرا يستكمل الشعب الفلسطيني جهوده لإقامة دولته بالتقدم الهام نحو تحقيق المصالحة الوطنية الداخلية برعاية كريمة من الأخوة في جمهورية مصر العربية وإسهام وتشجيع فاعلين من باقي الدول العربية.

لقد أخذ وفد بلادي علما بتقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد إلى مجلس الأمن حول مدى مطابقة طلب عضوية فلسطين للمعايير المحددة للانضمام إلى الأمم المتحدة (S/2011/705) والواردة في المادة ٤ من الميثاق وخاصة خلاصة عدم تمكنها من تقديم توصية بالإجماع إلى مجلس الأمن كنتيجة لعدم توفر الإرادة السياسية الكافية والضرورية لاتخاذ قرار من هذا القبيل في الوقت الحالي.

وستواصل المملكة المغربية دعمها لهذا المسعى العادل والمشروع للشعب الفلسطيني الشقيق، آملين أن تحذو منظمتنا هذه حذو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي قبلت مؤخرا بمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين.

النقطة الثانية التي أود الوقوف عندها هي انسداد أفق المفاوضات بفعل مواصلة إسرائيل لسياستها الاستيطانية، لقد أمعنت إسرائيل في إتباع سياستها الرامية إلى الاستمرار في تغيير الأوضاع على الأرض بمواصلة وتسريع ضم مزيد من أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم وتهجيرهم من مدنهم وقراهم وتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن امتناعها عن تحويل الضرائب لصالح السلطة الفلسطينية.

والمملكة المغربية التي يترأس عاهلها لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي، تجدد التعبير عن إدانتها الشديدة لتسارع وتيرة الاستيطان في مدينة القدس ذات المكانة المتميزة لدى متبعي الديانات السماوية الثلاث ومواصلة الممارسات التي تهدف إلى تهويدها واجتثاث الحضور العربي والإسلامي والمسيحي داخلها، والمس بطابعها التاريخي الأصيل وتغيير تركيبتها الديمغرافية.

وفي الوقت الذي يستنكر فيه بلادي عزم السلطات الإسرائيلية هدم جسر المغاربة، الموصّل بين ساحة حائط البراق وباحات الحرم القدسي الشريف. فإنها تطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل ليس على تأجيل تنفيذ هذا المخطط ولكن العدول عنه نهائيا. ومن هذا المنبر، تجدد بلادي دعمها لصمود الشعب الفلسطيني عامة ولسكان القدس خاصة في نضالهم السلمي وتمسكهم بأرضهم ومديتهم ومقدساتهم.

وفي هذا الإطار لن يألو بيت مال القدس المنبثق عن لجنة القدس جهدا من أجل تكثيف أنشطته في مجالات

الإسكان والصحة والتعليم وترميم المآثر والبنايات التاريخية التي تستهدفها السلطات الإسرائيلية تحت ذريعة التهيئة العمرانية أو العمليات الحفرية دون مراعاة لأهميتها الحضارية والدينية.

ثالث نقطة وأود التركيز عليها هي الوضع الإنساني للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، والذي ما زال مثار انشغال كبير للأسرة الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية. فهذه الوضعية الكارثية تستدعي من المجموعة الدولية الضغط على إسرائيل لرفع حصارها المفروض على سكان غزة، وفتح جميع المعابر الحدودية للمساح بتنقل الأشخاص والبضائع وفق القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، لا تفوتني الإشادة بما تقوم به وكالات وبرامج الأمم المتحدة لتحسين الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني وخصوصا وكالة الأنروا مع إعادة التأكيد على ضرورة تمكينها من الموارد المالية الكافية والمحافظة على التفويض الممنوح لهذه الأخيرة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) لعام ١٩٤٩، وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق عملياتها إلى أن يتم حل قضيتهم بصفة نهائية ومرضية.

النقطة الرابعة هي إصرار المملكة المغربية، رغم الظروف العصيبة التي تمر بها عملية السلام، على التزامها بالإسهام في تشجيع والدفع بكل مبادرة خلاقة وصادقة من شأنها توفير الظروف الملائمة لانطلاقة جديدة لمسلسل التفاوض على أسس واضحة وفي أفق زمني معقول ومقترن بالنتائج وينسجم ذلك مع موقفنا المبدئي والاستراتيجي المرجح لخيار السلام العادل في الشرق الأوسط، والمستند إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات المتفق عليها في عملية السلام.

إن انشغالنا بتوالي المبادرات الدولية والجهوية دون نتيجة ملموسة على الأرض وتكرار الإعلانات تلو الأخرى الصادرة عن الأطراف الراعية للسلام وليس آخرها ذلك المعبر عنه من قبل اللجنة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر SG/2178) و المقرون بمدة ٩٠ يوما، دون أن يتحقق أي تقدم على درب السلام لا يوازيه إلا إيماننا العميق وقناعتنا الراسخة أن مسلسل السلام خيار حتمي ولا رجعة فيه، سلام عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة عاصمتها القدس الشرقية، سلام نهائي يوفر الأمن لكل شعوب المنطقة وينهي عقودا مؤلمة من الصراع العقيم، سلام مثمر يكون مدخلا لشراكة واندماج بين كل دول الشرق الأوسط ومن ضمنها إسرائيل. وأخيرا سلام شامل يسترد بموجبه لبنان كل ما تبقى من أرضه المحتلة وتسترجع فيه سورية جولانها المحتل.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي التعبير عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

طيلة أكثر من نصف قرن، اضطلع المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بجهود مكثفة وواسعة لمعالجة ما يعرف بمسألة فلسطين. ورغم جميع تلك الجهود، فإننا قلقون من جراء وصول عملية السلام إلى طريق مسدود، دون إشارة واضحة إلى التقدم.

ستواصل السياسات غير الشرعية والممارسات غير الإنسانية الإسرائيلية، المستمرة بإفلات من العقاب، تقليص الجهود الرامية إلى تحقيق تطلع إنشاء دولتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وعناد إسرائيل واضح مما يلي.

أولا، توسيعها المستمر لأنشطة الاستيطان غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية،

والخطط الموضوعة مؤخرا لبناء ١ ٥٥٧ وحدة استيطانية في أجزاء من القدس الشرقية و ٦٧٣ في مناطق أخرى من الضفة الغربية.

ثانيا، الإخلاءات القسرية للشعب الفلسطيني، وهدم البيوت الفلسطينية وباقي البنية التحتية ومصادرة الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك من خلال البناء الذي لا يزال مستمرا اليوم للجدار العازل غير المشروع رغم فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/E-10/273) القاضية بوقف بنائه، وكذلك إلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين المقيمين في القدس.

ثالثا، زيادة الهجمات العنيفة من قبل المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين للمدنيين الفلسطينيين والممتلكات والمنتجات الزراعية، فضلا عن أماكن العبادة والمواقع المقدسة. وتتواصل تلك الأعمال القاسية بلا هوادة.

رابعا، سجن ما يناهز ٥ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل، بمن في ذلك النساء والأطفال الفلسطينيون الذين يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب من قبل السلطات الإسرائيلية.

خامسا، فرض تدابير تشكل عقابا جماعيا، يحظره القانون الدولي الإنساني حظرا صارما. وتتضمن هذه التدابير الحصار غير المشروع لغزة، الذي قيد عبور السلع الضرورية ومواد البناء التي تمس الحاجة إليها، إلى جانب فرض مئات نقاط التفتيش والحواجز ونظام التصاريح وعقبات أخرى تنتهك حق الفلسطينيين في حرية التنقّل.

سادسا، احتجاز الضرائب على القيمة المضافة والإيرادات الجمركية التي تبلغ ما يناهز ١٠٠ مليون دولار شهريا، تجبى بالنيابة عن السلطة الفلسطينية عملا ببروتوكول باريس. إن احتجاز تلك الأموال، التي تمثل ثلثي الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية، يقوض مكاسب بناء الدولة التي حققتها السلطة الفلسطينية. يتعين على إسرائيل الاستجابة لمناشدات الأمين العام والمجتمع الدولي للإفراج عن تلك الأموال عملا باتفاقاتها القائمة.

من الواضح أن هذا الاستغلال ليس غير مشروع وغير أخلاقي فحسب، ولكنه له أيضا نتائج عكسية فيما يتعلق بهدف تحقيق سلام حقيقي ودائم. ولا يمكن لإسرائيل أن تحجب رؤية المجتمع الدولي بالقيام ببساطة بسرد الإجراءات المتخذة لتخفيف معاناة الفلسطينيين. بدلا من ذلك، تحتاج إسرائيل إلى تركيز الاهتمام الواجب على وجهات نظر ومشاعر شعوب ١٦٦ بلدا صوتت مؤيدة لقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بغية إنهاء هذا النزاع الذي استمر طويلا. ويجب عليها وقف جميع الأعمال الاستفزازية وتحسين الحالة على الأرض، من خلال الوقف الفوري ودون شروط لبناء المستوطنات غير المشروعة، ورفع حصار غزة، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية وتحسين جو المفاوضات، ضمن جملة أمور أخرى. في ذلك الصدد، على المجموعة الرباعية أن تجبر إسرائيل على وقف تعنتها، خصوصا بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إن ماليزيا تؤمن أيضا بأن إنجاز الوحدة السياسية بين الفلسطينيين لا يقلّ أهمية للتحرك قُدما بعملية السلام وزيادة سرعة تعمير قطاع غزة.

احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا البالغ لجميع الفلسطينيين الذين عانوا طيلة السنين في خضم كفاحهم للعيش بحرية وبكرامة في دولة يمكن أن يسموها دولتهم. يستطيع شعب فلسطين التعويل على الدعم الماليزي الثابت في جهوده لإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وفي ذلك الصدد، ندعم دعما كليا طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وندعو مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر بإيجابية في ذلك الطلب المشروع.

السيد الباهي (السودان): يتقدم وفد بلدي، بداية، بالشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما يؤكد مجددا في هذه المناسبة على تضامنه ودعمه لنضال الشعب الفلسطيني المشروع في سبيل قضيته العادلة لنيل حقوقه وتقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف.

كما ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي أدلت به مصر باسم حركة عدم الانحياز.

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحديها الصارخ للمجتمع الدولي، وذلك بتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبمواصلة ممارساتها غير القانونية وغير الإنسانية التي تنتهك حقوق المواطنين الفلسطينيين على أرضهم المحتلة. وقد أصبحت هذه الانتهاكات جلية للناظر وتم إبرازها عبر تقارير الأمم المتحدة، ومن بينها تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (A/HRC/16/72). هذا فضلا عن التقارير السابقة كالتقرير الشامل الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48)، والذي نظرت فيه الجمعية العامة الموقرة واعتمدت بشأنه القرارين ١٠/٦٤ و ٢٥٤/٦٤، إضافة إلى التقرير الموحد الذي قدمه عشرة من المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان بشأن آثار الحصار على غزة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميتاربهان (موريشيوس)

إن الاعتداءات المستمرة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة قد خلفت آلافا من الضحايا ما بين قتيل وجريح ومصاب بعاهة مستديمة، ومن ذلك عدد كبير من الأطفال والنساء. هذا فضلا عن تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس والجامعات والمصانع والمتاجر ودور العبادة، والاعتداء على مقار الأمم المتحدة.

وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، تواصل إسرائيل بناء المستوطنات وتقوم بهدم منازل الفلسطينيين وانتزاع أراضيهم ورميهم في العراء، في انتهاك صريح وواضح لكل القوانين الدولية، وذلك في محاولة لتغيير الطبيعة الديمغرافية منعا لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

يعاني الفلسطينيون من تمدد جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). كما يعانون من حالات الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك الأطفال، بالإضافة إلى هجمات المستوطنين الإسرائيليين ونقاط التفتيش وحواجز الطرق التي تزداد يوما بعد آخر. ويعاني الفلسطينيون كذلك من انتهاك حقوقهم في ما يتعلق بالحق في الغذاء والملبس والمسكن والحق في المياه والحق في العمل والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الحياة.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تمارس انتهاكاتها بحق الفلسطينيين، وذلك من خلال توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين فيها والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وهدم منازلهم وتهجير سكانها ومواصلة فرض القيود على الإقامة في محاولات مفضوحة لتهويدها وتغيير معالمها، هذا بالإضافة إلى مواصلة أعمال الحفريات الخطيرة التي تستهدف المسجد الأقصى وتهدد بنيانه في تحد صارخ لمشاعر ملايين المسلمين في العالم.

بالرغم من صدور مئات القرارات عن الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، ومن بينها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، إلا أن إسرائيل ما زالت تواصل

احتلالها للجولان، ويطالب وفد بلدي في هذا المقام بانسحاب إسرائيل من الجولان ومن الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب.

إن التضامن والتأييد الذي يحظى به الشعب الفلسطيني قد عزز من صموده على أرضه وقدرته على مواجهة الظلم والاحتلال. وتقع على الأمم المتحدة، في هذا الخصوص، مسؤولية تاريخية في تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وذلك بإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة تطبيقا لمئات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على دعمه وتأييده التام لمطلب السلطة الفلسطينية المقدم للأمين العام للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ليعيش الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد شانيكا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقوني بالكلام في الإعراب عن تقدير ناميبيا للأمين العام ولسعادة السيد عبد السلام ديالو، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريريهما، الواردين في الوثيقتين المعروضتين علينا (A/66/367 و A/66/35، على الترتيب). توافق ناميبيا تماما على الملاحظات والتوصيات الواردة في كل من التقريرين.

وفي حين يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في الجلسة ٦٧ سعادة السيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لمصر، باسم حركة عدم الانحياز، والذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية باسم بلدي، ناميبيا.

سمعنا، أمس، في هذه القاعة ذاتها، أحد الممثلين يقر بمدى إيلام الحقيقة. لكنني، أود أن أضيف أن الحقيقة تكون مؤلمة فحسب لأولئك الذين يحاولون إخفائها أو إنكار الواقع. إن الحقيقة مثل المنارة تنير ظلمات الزيف والخداع. إنها تكشف الأكاذيب التي تنتشر لإخفاء الظلم الواضح. لقد علّمنا التاريخُ درسا قيّما وهو أن الذين ينشرون الظلم يدفنون في أغلب الأحيان رؤوسهم في رمال الإنكار المتحركة، ويتظاهرون بأنهم لا يرون ظلما. لكن في كل مرة يرفعون فيها رؤوسهم يواجههم الواقع. وبالتالي يرتدون إلى أسلوب الإنكار.

عقدنا صباح الأمس اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. قبل أربع وستين سنة اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين. لقد أنشئت دولة إسرائيل عن طريق قرار اتخذته الجمعية العامة، ومع ذلك، حينما اختار شعب فلسطين السير على نفس الطريق، قيل له إن لذلك آثارا عكسية فيما يتعلق بعملية السلام – التي، على أية حالة، تعثرت منذ العام الماضي.

في هذه المناسبة كل سنة، يعيد المجتمع الدولي التأكيد على دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أساس حل الدولتين، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وأغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على تضامننا الثابت مع حق الشعب الفلسطيني وتأييدنا لهذا الحق في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة، التي ينبغي أن تشغل مكانها المشروع وسط أسرة الدول ذات السيادة.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر، خطا شعب فلسطين خطوة تقربه من أعزّ حلم راوده، حلم إنشاء دولة فلسطين ذات السيادة. وتقدم بطلب للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفقا للإجراءات ذات الصلة الواردة في ميثاق هذه المنظمة. ومما يبعث على السخرية والإحباط أن طلب فلسطين للعضوية الكاملة لم يعامَل بحس الإلحاح الذي يستحقه. ومن المؤسف أيضا غياب توافق في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن على ما إذا كان ينبغي التوصية بعضوية فلسطين في الجمعية العامة.

ما هو السبب الرئيسي وراء شلل مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة، أمر غير مفهوم. إذا أصبحت فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة وحينما تصبح كذلك فإنها ستتحمل المسؤوليات والالتزامات الواردة في الميثاق. وحينما أعلن الرئيس محمود عباس من هذه المنصة ذاتها أن فلسطين قد تقدمت بطلب العضوية فرح شعب فلسطين تراوده آمال عريضة، على أمل أن الأمم المتحدة ستقبل طلبه.

لدينا الاعتقاد والاقتناع الراسخان بأن الحرية لا غنى عنها لتحقيق التقدم البشري؛ إنها ليست امتياز للقلة. وبينما يشيد المجتمع الدولي بالتغييرات الكاسحة والعميقة في الشرق الأوسط هذه السنة، ما برح شعب فلسطين يواجه عدم اليقين تحت نير الاحتلال والمشقة الاقتصادية. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يرحب بالتغيير الكاسح في منطقة وأن يبقى في نفس الوقت غير مستجيب للرغبة الحقيقية لشعب فلسطين، في نفس تلك المنطقة، في التمتع بمستوى حياة أفضل في دولة قابلة للحياة خاصة به وخالية من الاحتلال والمشقة.

إننا نشجب إجراء الحكومة الإسرائيلية المتمثل في احتجاز إيرادات الضرائب الفلسطينية، الذي يبدو أنه عقاب على قبول فلسطين عضوا في اليونسكو. ذلك القبول تحقيق للرغبة والتطلع المشروعين لشعب فلسطين وقرار سيادي من قِبل الدول الأعضاء في ممارستها لحقها وإرادتها الحرة.

ما يزال احتلال إسرائيل لفلسطين المصدر الرئيسي لاستمرار معاناة الفلسطينيين ووضعهم في مركز اللاجئين. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل بناءها غير القانوني للمستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية، وأيضا بناء جدار الفصل العنصري، متجاهلة تماما فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). لا تتفق تلك الأعمال مع القانون الدولي وهي بالتالي خطر واضح وماثل على السلام والاستقرار وعقبة على طريق عملية السلام.

ولذلك ندين أي إجراء يحبط الجهود الحقيقية لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين. بيد أنه يجب على السلطات الإسرائيلية، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تبين بما لا يدع مجالا للشك أنها ملتزمة بالسلام، ويجب عليها أن تكف عن أي إجراءات لها نتائج عكسية يحتمل أن يكون لها أثر سلبي في عملية السلام.

تتشاطر ناميبيا الاقتناع بأن تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين – جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي – أمر لا بد منه لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولذلك أتينا إلى هنا اليوم للإعراب عن تأييدنا لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وأيضا الترتيبات المبرمة بحسن النية بين شعبي فلسطين وإسرائيل. بيد أنه حتى تنجح مفاوضات السلام، من اللازم أن يتوفر شريكان ملتزمان وراغبان في التقدم بها إلى خاتمتها المنطقية. وبينما نؤيد استئناف عملية السلام ينبغي ألا تصبح مدارا دائما دون وجهة.

قال أمس نفس الممثل الذي ذكرتُه في وقت سابق أمام الجمعيةَ العامة إن القرارات التي نتخذها كل مرة تُنسخ وتلصق على مر السنين. إذا كانت الحال كذلك، فلعل

الاحتلال هو الذي ينسخ ويلصق مرة بعد أخرى. وإذا لم تجر تغييرات في الاحتلال واستمرت محنة شعب فلسطين في وضعه في خطر مهلك فإننا سنواصل اتخاذ قرارات تكون مقابلة لواقع الحالة.

أقر وفدي مرارا وتكرارا بأنه يحق لإسرائيل حسب الأصول، مثل أي بلد آخر على وجه الأرض، توفر الأمن الوافي. بيد أن إسرائيل ينبغي لها، في سعيها لتحقيق الأمن، ألا تنتهك حقوق الإنسان وألا تطفئ أي بارقة أمل لشعب فلسطين. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن السبيل الوحيد الذي يمكن لإسرائيل به أن تضمن أمنها هو إنشاء دولة فلسطينية تقوم جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا. إن شعب فلسطين، شأنه شأن أي شعب آخر على وجه الأرض، له الحق في أرضه وفي إنشاء دولة قابلة للحياة.

وتعتقد ناميبيا أيضا بأن الحق في تقرير المصير حق أساسي من حقوق الإنسان أُنكر على شعب فلسطين من وقت طويل جدا. إنه ما يزال يتطلع إلى الأمم المتحدة لتعطيه الأمل، حتى يستطيع الانضمام إلينا جميعا في إعلان أننا، شعوب الأمم المتحدة، مصممون على تعزيز التقدم الاجتماعي ومعايير الحياة الأفضل في جو من الحرية أفسح. وإذا أخفقنا في الإصغاء إلى صوت شعب فلسطين فسيصدر التاريخ حكما قاسيا على إخفاقنا الجماعي.

السيد السلال (اليمن): بداية يتقدم وفد بلادي بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود القيمة التي بذلوها في نصرة عدالة القضية الفلسطينية.

ونعبر عن سعادتنا البالغة بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. هذا التقليد يحمل في طياته الدلالات السياسية والأخلاقية والإنسانية التي كرستها منظمتنا وفي مقدمتها تأييد نضالات الشعوب المقهورة الواقعة تحت الاحتلال.

ويأتي احتفالنا بهذه المناسبة تأكيدا لمشروعية نضال الشعب الفلسطيني وحقه الشرعي في مقاومة الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه سعادة مندوب جمهورية مصر العربية نيابة عن حركة عدم الانحياز. (انظر A/66/PV.67).

يأتي انعقاد هذا الاجتماع في ظل استمرار إسرائيل لأنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي ظل سياسة القتل وإرهاب الدولة والتهجير وبناء الجدار الفاصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وأراضيه، إلى سياسة الحصار والعقاب الجماعي الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. هذه الممارسات الإسرائيلية العدوانية تحمل مؤشرات بالغة الخطورة تستهدف وأد عملية السلام وجهود اللجنة الرباعية الدولية التي باركها المجتمع الدولي، فضلا عما ينذر به هذا التصعيد من مخاطر حقيقية قد تزج بالمنطقة في دائرة العنف والإرهاب، الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار بالغة الخطورة غلى استقرار المنطقة والعالم والأمن والسلم الدوليين.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية على سياستها وممارستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية يشكل إمعانا واستمرارا في انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع متطلبات السلام وفرص تحقيق قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

وفي هذا السياق نحمّل إسرائيل وحدها المسؤولية الكاملة عن تعثر العملية التفاوضية بسبب إصرارها على

الاستمرار في نشاطها الاستيطاني المحموم بديلا عن السلام بالرغم من الإجماع الدولي الواضح على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات وعلى الضرر البالغ الذي يمثله الاستمرار في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بفرص استئناف المفاوضات وتحقيق السلام الشامل والعادل وحل الدولتين.

يتوجه وفد بلادي بالتهنئة إلى دولة فلسطين لحصولها على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو والتي جاءت تتويجا لجهود تحرك دبلوماسي فلسطيني نشط، كما نتطلع إلى نيل دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة.

يؤكد وفد بلادي مجددا على أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الانسحاب من الجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف طبقا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في هذا السياق ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بالمسؤوليات لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإجبار إسرائيل على التوقف عن انتهاج سياسة العنف والإرهاب الدولي وإلزامها بالتجاوب الحقيقي مع القرارات والاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بتفعيل العملية السلمية والسير بها نحو آفاق رحبة وإيجاد حلول عادلة وشاملة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومنها مبادرة السلام العربية التي وضعت الإطار السياسي لتحقيق السلام في المنطقة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفض أي حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن.

إن قطاع غزة الذي يقع تحت حصار غير مشروع ولاإنساني منذ ما يزيد على أربع سنوات أدى إلى شل الاقتصاد وجعل الأحوال الصحية والمعيشية والاجتماعية لأكثر من مليون وسبعمائة ألف مدني فلسطيني تنهار بشكل متواصل. لذلك، نطلب من المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم واللاإنساني على القطاع وبشكل فوري والتأكيد هنا على الحاجة الملحة إلى إعادة إعمار القطاع وفتح كل المعابر لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع ورفع المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في هذا القطاع.

السيد الجراندي (تونس): احتفلنا صباح يوم أمس، وككل سنة منذ سنة ١٩٧٨، تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء لسنة ١٩٧٧، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يشكل مناسبة ذات دلالة رمزية عميقة تعكس الدعم الدولي الواسع لشعب يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ عقود ويُحرم من أبسط حقوقه الأساسية ولا يزال يواصل كفاحه من أجل الحرية والانعتاق. كما أنها مناسبة تضعنا جميعا أمام مسؤوليتنا التاريخية لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني الشقيق ومعاناته التي تتواصل بفعل ممارسات تتحدى قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والمعاهدات المرتبطة بالتزامات سلطات الاحتلال ومرجعيات عملية السلام في الشرق الأوسط.

نجتمع اليوم لمواصلة النقاش حول قضية فلسطين في ضوء تطورات تاريخية تعرفها المنطقة، رافقها تأييد دولي واسع لقضايا الحق والعدل واسترجاع الكرامة والحرية والحقوق الأساسية. ورغم كفاحه الطويل منذ عقود من أجل نفس هذه القيم والمبادئ والحقوق، فإن الشعب الفلسطيني بقي مجردا من كامل حقوقه الأساسية المشروعة وفي مقدمتها حقه في الاستقلال والحرية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ولا تزال الممارسات الإسرائيلية القمعية وسياساتها الاستيطانية وبرامجها الهادفة إلى تغيير الحقائق الديمغرافية والجغرافية والدينية للأرض الفلسطينية المحتلة تشكل عائقا أمام استئناف العملية السلمية التي طال جمودها. وإننا نرى أن التفاوض من أجل إحلال أي سلام كان يستدعي بالأساس إعراب الأطراف المعنية عن حسن النية والاستعداد التام للالتزام بمعاهداتها المفروضة عليها.

وقد أقر العديد من الهيئات الحكومية الدولية المختصة وحتى المنظمات غير الحكومية بأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدد مباشرة استئناف المفاوضات، فضلا عن مخالفتها لأبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات المبرمة والمرجعيات الأساسية لعملية السلام، ولا سيما مبادرة السلام العربية.

إن تونس تتابع بقلق شديد التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية والتي تتسم، مع الأسف، بانسداد الأفق أمام أي حل سلمي بعد مضي عقدين كاملين من التفاوض العقيم دون التوصل إلى التسوية المنشودة، وذلك بسبب المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية وعدم تجاوبها مع المبادرات أو المقترحات الدولية البناءة واستمرار تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وسياساتها القمعية.

وأمام تعثر مساعي التسوية الجادة والعادلة، فإن تونس تجدد مساندتها التامة لتوجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين، وتهيب بجميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن يدعموا هذه العضوية التي تنسجم مع الحق والعدل ومقتضيات الشرعية الدولية التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

وتعتبر تونس أن عدالة المسعى الفلسطيني وشرعيته تجسدتا بجلاء في قبول عضوية فلسطين الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والذي يعتبر تتويجا للجهود الفلسطينية التي تحظى بمساندة ودعم واسع من قبل الدول الأعضاء في هذه المنظمة العريقة. وقد جوبه هذا الإجماع الدولي بمزيد من التعنت من قِبل إسرائيل التي اتخذت إجراءات قسرية جديدة تمثلت في مصادرة عائدات الجمارك والضرائب الراجعة للشعب الفلسطيني، وهو إجراء يتنافى مع القانون الدولي واتفاقيات جنيف.

ودعوني أشدد، في هذا الإطار، على أن طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين، وكما ورد في كلمة فخامة الرئيس محمود عباس يوم أمس، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، هو حق شرعي ومشروع للشعب الفلسطيني وقيادته، يستند بالأساس إلى قرار التقسيم الذي صدر منذ ٦٤ سنة.

وفلسطين تطالب بالاعتراف بدولتها طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ولا تقوم إذاً بأي عمل أحادي بقدر ما تمارس ما يخوله لها القانون الدولي والأعراف الدولية وحقها الطبيعي في الوجود كدولة حرة مستقلة ذات سيادة.

كما أن الاعتراف بدولة فلسطين، وعلى خلاف الأطروحات المعارضة التي يقدمها البعض، من شأنه أن يخلق إطارا مناسبا للتفاوض ويشجع عليه. ولا يخفى على أحد أن التقلص المستمر لمساحة الأراضي الفلسطينية التاريخية التي بلغت الآن ما يقارب ٢٠ في المائة فقط أضحى ينبئ بخطر عدم التمكن من التفاوض أصلا في وقت ما إذا ما تواصلت سياسة الاستيطان والضم الإسرائيلية التي تهدف إلى خلق واقع يتنافى مع أي نوايا تزعم إسرائيل بها أنها صادقة لإحلال السلام.

لقد أوضح السيد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أضحى أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. كما أشار إلى أن إقامة دولة مستقلة تُعدّ أحد التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

ولا شك أن الظرف الحالي الذي تمر به المنطقة والذي يتسم بموجة انعتاق من الظلم والقهر والاستبداد وتوق شعوبها إلى العيش في كنف العدل والحرية والديمقراطية والتقدم والازدهار هو خير ظرف يتعين علينا جميعا أن نستثمره لبلوغ حل نهائي عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية ولمجمل الصراع العربي – الإسرائيلي.

ولا مناص اليوم من اتخاذ إجراءات ملموسة في الميدان وتنفيذها إذا ما أُريد لعملية السلام أن تُستأنف. ومن بين هذه الإجراءات، الوقف الكلي والفوري للاستيطان ورفع القيود على الحريات والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني المحتل وضمان حمايته وحماية مدينة القدس الشريف من مخططات تجريدها من هويتها العربية الإسلامية واتخاذ بعض خطوات أساسية من شأنها أن تساهم في إرساء إطار مناسب من الثقة والالتزام والجدية يبدو مفقودا الآن ويحول دون استمرار الحل التفاوضي.

إن تونس التي اندلعت ثورتها السلمية في مستهل هذه السنة، بحثا عن الكرامة المفقودة والحقوق المسلوبة والتي نادى أبناؤها طوال هذه الفترة ولا يزالون بفلسطين مستقلة ذات سيادة على أراضيها التاريخية في نفس الوقت وبالتوازي مع مناداتهم بحقوقهم الوطنية، تدعو مجددا من هذا المنبر إلى رفع المظلمة عن الشعب الفلسطيني الشقيق وتمكينه من حقوقه كاملة، إذ أنه لا مكان في عصرنا وحضارتنا وواقعنا اليوم للاحتلال والقمع وحرمان الشعوب من حقوقها الأساسية.

كما تنبه بلادي إلى خطورة استمرار حالة الجمود ومواصلة السياسات الاستفزازية والعقوبات التي تتبعها سلطة الاحتلال الإسرائيلية والتي تستهتر بوضوح بالإرادة الدولية المشتركة في تحقيق السلام في المنطقة.

وتنبه تونس إلى أن الفراغ الذي أحدثه تعطل المسار التفاوضي وتعويضه بسياسات مجابهة وعقاب جماعي من شأنها أن تخلق عوامل تساعد على عودة التوتر والاحتقان والعنف في المنطقة بسبب انعدام الآمال في انفراج الوضع وتغييره.

وفي الختام، أؤكد أن تونس الداعمة بصفة مطلقة وثابتة وكلية، حكومة وشعبا، للقضية الفلسطينية العادلة ستكون دائما مستعدة للإسهام في إنجاح كل المساعي والمبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية ولمجمل الصراع العربي – الإسرائيلي بما يكفل توفير الأمن والسلم وضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عمله الدؤوب، داخل الأمم المتحدة وخارجها، بغية إعطاء الأهمية لقضية الشعب الفلسطيني وتسليط الضوء عليها.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن المناقشة التي تجمعنا اليوم تتيح فرصة مناسبة لتذكُّر الانتهاك المنهجي لحقوق شعب والالتزام الثابت من قِبل المجتمع الدولي بما دعاه إدوارد سعيد القضية العظمى الأخيرة في القرن العشرين. إن العدد الضخم من المدنيين الموتى أو المعوقين، والهدم المستمر للمنازل، والتفكيك الثابت

والمتعمد للبنية التحتية الأساسية، وسجن شعب في حصار لاإنساني ومخز أمور تعكس اليوم على نحو مؤلم صراعا بدأ منذ ما ينيف عن ستين سنة.

ولذلك، تنضم فنزويلا إلى الصرخة المطالبة بنهاية الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، على نحو تام ودون مزيد من التأخير، بوصف ذلك شرطا مسبقا أساسيا لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وتعيد فنزويلا التأكيد على دعمها الكامل للاعتراف بالدولة الفلسطينية بوصفها دولة كاملة العضوية في منظمة الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإن المأساة الإنسانية التي رافقت النزاع السياسي الإسرائيلي – العربي أصبحت أكثر حدة، ويزداد عدم اليقين كل يوم فيما يتعلق بحصول سكان الأراضي المحتلة على أبسط حقوقهم.

ويلاحظ وفدي بقلق شديد الافتقار إلى التقدم في عملية السلام، التي تهدف إلى إعمال الحق الغير قابل للتصرف والدائم وغير المشروط للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في العيش في حرية والحق في العدالة والحق في الكرامة وفي إنشاء دولة متصلة الأراضي وذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة، تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وفقا لأحكام القرار ١٠/٢٠ الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان.

وخلال هذه السنة المنصرمة اتخذت الحكومة الإسرائيلية ببعض المبادرات الجديدة كجزء من حملتها لتدمير عملية السلام في الشرق الأوسط، بينما يبقى جزء من مجتمع الأمم المتحدة، الذي يرى الكيل بمكيالين في تطبيق القانون الدولي، محبطا وعاجزا. ويمكن إيجاز تلك المبادرات فيما يلي.

الأولى هي التفكيك الإقليمي والاقتصادي المتعمد لحياة السكان ومحاولات تغيير التكوين الديمغرافي للأرض. والثانية هي، من وجهة نظرنا، أن الانتهاكات وسياسات وممارسات الاحتلال ليست مستمرة فحسب، ولكنها تصبح شريرة ومعقدة على نحو متزايد، في تناقض مع جميع قواعد التعايش السلمي.

ومما يثير جزعنا استمرار الحصار المضروب حول غزة، الذي ينتهك الحق في حرية التنقل والإسكان والغذاء والمياه والعمالة والرعاية الصحية والتعليم. ومن المتعذر الدفاع عن الحصار من أي وجهة نظر، ومن الكذب القول إنه خُفِّف بأي شكل من الأشكال.

وفي الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية على نحو خاص، يستمر هدم المنازل وبناء المستوطنات وضم الأرض وبناء جدار الفصل، الذي يناقض فتوى محكمة العدل الدولية. ونتيجة للتدابير القمعية، يُمنع الفلسطينيون من الوصول إلى الأرض الزراعية والمدارس والمرافق الطبية وأماكن العبادة، وتُجبر آلاف الأُسر على العيش متفرقة.

لقد حدثت زيادة كبيرة في العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون تجاه الفلسطينيين. ويشمل ذلك حرق المساجد وتدمير بساتين الزيتون وحرق المزارع وذبح الماشية والهجمات المباشرة على القرويين، دون أن تتدخل السلطات الإسرائيلية لإيقاف العنف واعتقال مرتكبيه ومقاضاتهم.

إن جميع هذه السياسات والممارسات التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية تهدد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والشرعية الدولية وإحلال سلام يستحقه كل من الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي. ويجب على منظمة الأمم المتحدة أن تنتقل من الكلمات إلى الأفعال بغية إيقاف الإفلات من العقاب من قِبل دولة إسرائيل، نظرا إلى أن تلك

هي العقبة الرئيسية أمام إحلال سلام عادل وشامل لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. تُقوَّض شرعية الأمم المتحدة ويشكَّك في نزاهتها تشكيكا خطيرا حينما نرى القسوة التي تعامل بها دولا أخرى، لدرجة الإطاحة بالحكومات.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى مغمضا لعينيه وصامّا لأذنيه عما يحدث في فلسطين، بينما يتصرف بقسوة على نحو خاص في أماكن أخرى. إن دولة إسرائيل تنتهك، مع الإفلات من العقاب، قرارات الأمم المتحدة. إنها ترتكب جرائم خطيرة؛ إنها تدوس على القانون الدولي؛ ويتظاهر مجلس الأمن بعدم المعرفة. ولا يمكن لهذا الكيل بمكيالين أن يستمر دون تهديد الاستقرار الدولي والتقدم في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون والعدالة الدولية التي حققتها البشرية خلال قرون من الكفاح.

إن إيقاف الإفلات من العقاب والجرائم التزام كبير تجاه الأجيال في الحاضر والمستقبل، والبشرية والكوكب. وباسم تلك المبادئ نعلن عن أقوى تأييدنا لإعلان فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة بالسيادة والاستقلال الكاملين.

السيد كهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز.

يولّد هذا العام قدرا أكبر قليلا من الأمل ونحن نعود إلى قضية فلسطين. من ناحية، نشهد الجهود الكثيرة من قِبل المجتمع الدولي لإقامة دولة فلسطينية وهي تسير ببطء نحو النجاح. ومن الناحية الأخرى، يبقى الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة الدولة مجرد تطلُّع.

إن حكومتي وشعب سري لانكا لا يزالان يتخذان موقفا ثابتا فيما يتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إننا نعيد التأكيد على دعمنا الكامل للحل القائم على أساس دولتين. واسمحوا لي، هنا، بأن أنقل مشاعر رئيس بلدي، فخامة كاهيندا راجابكسا، إلى الجمعية العامة:

”في هذه المناسبة الرسمية، ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعيد التأكيد، باسم حكومتي وشعب سري لانكا، على دعمنا المخلص للكفاح العادل للشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة الدولة.

”يكفل السلامُ الأمنَ، وذلك العامل الأساسي يؤكد على الحاجة الملحة إلى حل الصراع في الشرق الأوسط. والصراع الذي دام وقتا طويلا دون حل يشكل تحديا لقيم وتطلعات البشرية. وأعيد التأكيد، وقد أيدت شخصيا قضية فلسطين زهاء أربعين عاما، على أن الفلسطينيين تُنكّر عليهم حقوق الإنسان الأساسية وقتا طويلا جدا وأجدد النداء المستمر من قِبل حكومتي من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين.

”يحل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذا العام في وقت تغيرات جذرية، فضلا عن تطورات جديرة بالذكر. فقد قدمت قيادة السلطة الفلسطينية طلبا لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفلسطين تنتهي بنجاح من برنامجها لبناء الدولة، والذي يحظى بتأييد واسع من قبل المجتمع الدولي. وهناك مصالحة داخلية ناشئة بين الأطراف السياسية المحلية المعنية.

”وعليه، فقد حان الوقت الآن للعزم والعمل الجماعيين للإيذان بقيام دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء داخل حدود آمنة وفي سلام وأمن. وكما قلت في خطابي أمام الجمعية

العامة في المناقشة العامة (انظر A/66/PV.19)، فإنه مما يبعث على خيبة الأمل الشديدة أن ذلك لم يحدث حتى الآن. وأمامنا الآن فرصة سانحة ويجب علينا الاستفادة منها على أفضل وجه قبل فوات الأوان. وآن الأوان لاتخاذ إجراءات حاسمة بدلا من المزيد من المناقشات التي لا هدف لها ولا منهج. وسيكون ذلك في مصلحة أمن ورفاه المنطقة بأسرها.

”ويحدو سري لانكا أمل ورغبة صادقان في رؤية بزوغ فجر دولة فلسطينية تزدهر في سلام ووئام ورخاء في المستقبل القريب“.

والتطورات التي حدثت منذ أخر فرصة أتيحت لنا لمناقشة قضية فلسطين هامة للغاية. فالجهود الدولية والأمل الغض في استئناف المفاوضات في وقت مبكر بين إسرائيل وفلسطين مستمران بلا انقطاع. وفلسطين تنتهي بنجاح من برامجها لبناء الدولة التي تحظى بتأييد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها، وكذلك لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ويجري تعزيز المصالحة الداخلية.

ونأمل أن تنظر جميع الدول على نحو إيجابي في طلب حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وقد دعت سري لانكا جميع الأطراف إلى ضمان تهيئة مناخ موات لتحقيق هذا الهدف. والمفاوضات ضرورية لتحقيق هذا الهدف. والحل القائم على وجود دولتين هو الحل الوحيد المستدام. ودعا أصحاب المصلحة الرئيسيون المشاركون في عملية السلام في الشرق الأوسط جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.

وتبادل الأسرى الذي جرى مؤخرا والتخفيف المحدود للحصار المفروض على غزة هما تطوران مشجعان. ومسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين في إسرائيل ذات أهمية بالغة للتوصل إلى تسوية مرضية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وباعتبارها تدبيرا حيويا لبناء الثقة. غير أن التدابير العقابية التي اتخذتها إسرائيل عقب قبول عضوية دولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مثل حجب الأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مؤسفة وستعوق الزخم الإيجابي اللازم لمحادثات السلام.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، طوال هذه السنوات ورغم كل الصعاب، في مساعدة ملايين الفلسطينيين المحتاجين، ولا سيما سكان غزة. ونؤكد على ضرورة مواصلة تخفيف القيود المفروضة بموجب الحصار والسماح بحرية التنقل واستيراد المواد اللازمة للتعمير الذي تمس الحاجة إليه للمرافق الأساسية، بما في ذلك المدارس والمساكن. كما نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات المانحة الدولية والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة المدنيين الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، وتوفير الحماية لهم.

وسري لانكا تود أن تؤكد مجددا دعمها لسعي الفلسطينيين من أجل نيل حقوق الإنسان والحقوق الوطنية المشروعة الخاصة بهم. ونتمنى صادقين أيضا أن تتعايش إسرائيل وفلسطين وجيرانهما في سلام ووئام. فالسلام في الشرق الأوسط أمر ضروري ليس للمنطقة فحسب، بل للعالم أيضا. وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين سيكون أكبر استثمار في السلام في المنطقة وأهم لحظة فاصلة في عصرنا. وتود حكومة وشعب سري لانكا طمأنة الجمعية إلى دعمنا وتضامننا المستمرين في هذا الصدد.

السيد الدباشي (ليبيا): لا أعتقد أن شعبا من شعوب كوكبنا عاني ما عاناه، وما زال يعانيه، الشعب

الفلسطيني من جراء الاحتلال الأجنبي. فمن بين حوالي اثني عشر مليون فلسطيني، لا يوجد منهم على أرض فلسطين التاريخية إلى حوالي خمسة ملايين. أما الباقون فقد شردوا في جميع أرجاء العالم وفقدوا كل حقوقهم في فلسطين التاريخية، أرض أجدادهم وآبائهم والتي لم يبقى منها بأيدي الفلسطينيين إلا أقل من ١٥ في المائة، وحتى هذه الرقعة الصغيرة من الأرض، إما تحت السيطرة الكاملة لقوات الاحتلال الإسرائيلي أو محاصر حصارا كاملا وتحت التهديد المستمر بالاستيلاء عليها بكل الطرق غير المشروعة.

لقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كل الوسائل لتفريغ فلسطين من سكانها الأصليين وتوطين اليهود القادمين من جميع أرجاء العالم فيها، وهي تسعى بكل الوسائل للسيطرة على كل شبر من أرض فلسطين حتى تتمدد إسرائيل كدولة عنصرية لليهود فقط، ووسيلة السلطات الإسرائيلية في ذلك بناء المستوطنات وهدم بيوت الفلسطينيين والتنكيل بهم وطردهم من أراضيهم وخاصة في القدس والضفة الغربية.

إن ممارسات الكيان الإسرائيلي لا تترك أي مجال للفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة، رغم كل التنازلات التي قدموها خلال المفاوضات غير المتكافئة ورغم قبول الفلسطينيين بإقامة دولتهم على جزء صغير من أرض فلسطين التاريخية.

إن صمت المجتمع الدولي وتغاضيه عن جرائم إسرائيل وتحاشي انتقادها أو معاقبتها، قد شجعها على التمادي في انتهاك حقوق الإنسان واستخدام ذريعة التفاوض مع الفلسطينيين لكسب الوقت من أجل تكريس الأمر الواقع والسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية والقضاء على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى إلى الأبد مكتوف الأيدي، يتفرج على الشعب الفلسطيني وهو تنتهك حقوقه الأساسية، ويضطهد بطريقة ممنهجة ويعيش في البؤس والحرمان بسبب التنكيل والحصار، ويدفع به نحو فقدان أي أمل في الحصول على حقوقه المشروعة في العودة إلى أراضيه، وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. ومن ثم يصبح من حق هذا الشعب استخدام كل الوسائل المتاحة لاستعادة حقوقه والعيش بسلام مثل كل شعوب الأرض.

إن العدد المتزايد لأعضاء الأمم المتحدة الذين اعترفوا بدولة فلسطين، يؤكد المسؤولية الكبيرة الملقاة على الأمم المتحدة في إنصاف الفلسطينيين لاسترجاع حقوقهم ومساعدتهم في إقامة دولتهم المستقلة، وهو استحقاق فور قائم على الأمم المتحدة، يجب ألا تتهاون في إنجازه حتى لا تفقد الأمم المتحدة صدقيتها أمام شعوب العالم المتطلعة إلى حقبة جديدة تنعم فيها جميع شعوب الأرض بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

لقد تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب للانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، وقام الأمين العام للأمم المتحدة بإحالة هذا الطلب إلى مجلس الأمن بعد أن تأكد من انطباق معايير العضوية على دولة فلسطين. ولكن للأسف ما زال بعض أعضاء مجلس الأمن يعرقلون المجلس عن أداء مهامه ويرفضون منح العضوية لدولة فلسطين، وهذا الموقف لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخدم قضية الأمن والسلام الدوليين، ولا يمكن أن يخدم مصالح الإسرائيليين أو الفلسطينيين على المدى البعيد.

لقد حان الوقت لكي يتحلى جميع أعضاء الأمم المتحدة بالمسؤولية حيال حقوق الشعب الفلسطيني وحيال الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الجميع أن يدرك أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن حقوقه غير القابلة

للتصرف، وأنه سيجد الدعم من شعوب كثيرة لتحقيقها في يوم من الأيام ولو بالقوة، فعلينا جميعا أن نعمل الآن لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، لنضمن الأمن والسلام للجميع في المستقبل.

السيدة فوماتشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن قضية فلسطين، وهو الأمر الذي يستلزم اهتماما عاجلا وجديا من المجتمع الدولي تضامنا مع الشعب الفلسطيني.

تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز في الجلسة ٦٧، وتكرر تضامنها البعيد الأمد مع شعب فلسطين البطل، ودعمها الثابت له، وقضيته العادلة والمشروعة لاستعادة حقوقه الأساسية وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية.

ربما يكون هذا العام الأكثر أهمية. إنه يحمل دلالات سياسية كبيرة، إذ قدمت قيادة السلطة الفلسطينية طلبا لقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. إنها قضية حاسمة للعدالة العالمية واختبار حاسم لمدى استعداد المنظمة العالمية للتحرك في هذا الاتجاه. لذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل على كفالة أن يتمكن الفلسطينيون من إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير، فضلا عن تطلعاته الجادة إلى الحرية والرخاء والسلام والعدالة في دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة على أساس حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

يجب أن نسلم بأن توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة للحصول على حقوقهم كدولة عضو معترف بها لا يتنافى مع التزامهم الراسخ بحل النزاع من خلال الحوار والوسائل السلمية. يمكننا أن نتفهم جيدا معاناتهم ونضالهم على مدى العقود الكثيرة الماضية، دون أي بارقة أمل، في حين لا يزال المجتمع الدولي غير قادر على اتخاذ إجراءات حاسمة على الأصعدة الأهم.

شاهدنا، بمرور الوقت، تزايد قدرة السلطة الفلسطينية على إرساء الأسس المؤسسية اللازمة للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، كما أقرت جميع المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية، والأمم المتحدة ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين. ونثني على الفلسطينيين لبذل هذه الجهود البطولية على الرغم من العقبات والتحديات الجسيمة التي فرضت عليهم.

أدي النشاط الاستيطاني المستمر لإسرائيل وتدميرها للممتلكات، والمنازل والمؤسسات الاقتصادية في الأراضي المحتلة إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة بالفعل التي تواجه الشعب الفلسطيني. ولا تشكل هذه الأعمال الاستفزازية خرقا للقانون الدولي فحسب، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بل وتتسبب في فشل عملية السلام وانهيار فرص المفاوضات وتعرض حل الدولتين للخطر.

ولذلك ندعو إسرائيل إلى الوقف الكامل لبناء المستوطنات وتوسيعها بثورة غير قانونية، وإلغاء جميع السياسات والممارسات التي تتعارض مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ينبغي ألا يسمح لإسرائيل بتغيير الوضع الديمغرافي والثقافي للشعب الفلسطيني على أرضه، ولا سيما القدس الشرقية. ومن الضروري أن تلتزم إسرائيل بالأطر المرجعية للمفاوضات التي تستند إلى الشرعية الدولية.

وبينما نرحب بعملية تبادل الأسرى الأخيرة، يشكل سجن الآلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومراكز

الاعتقال أحد أوجه الظلم الكثيرة ضد الشعب الفلسطيني. ويجب على الدول الأعضاء تحمل مسؤولياتها من خلال التصدي لممارسات الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد، والتي تتناقض مع مبادئ المجتمع الدولي وقوانينه، والمطالبة بأن تفرج إسرائيل عن هؤلاء السجناء السياسيين الفلسطينيين دون أي شروط مسبقة.

تنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الأغلبية الساحقة من الوفود التي تشترك في الاقتناع بأن صدور قرار وإجراء قويين وحازمين في الوقت الحاضر هو السبيل الوحيد لتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية. وضعت خريطة الطريق تصورا لدولة ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة في فلسطين، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش في سلام مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الثابت لجهود الشعب الفلسطيني لتحقيق هدفه الذي طال انتظاره المتمثل في دولة فلسطين القابلة للاستمرار والسلمية والمزدهرة العضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأثني على وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على دورها وعملها في مساعدة الملايين من الشعب الفلسطيني الذين هم في حاجة على مدى سنوات عديدة ووسط صعوبات متعددة. نتمنى للجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني كل النجاح في مسعاها النبيل من أجل تحقيق حل سلمي وعادل وشامل ودائم لقضية فلسطين.

السيد لرم (قطر): منذ أن بدأت المفاوضات العربية الإسرائيلية على مختلف مساراتها ظل موقفنا واضحا وهو أن تُفضي هذه المفاوضات إلى إحقاق الحق العربي والفلسطيني من جميع جوانبه استنادا إلى الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص، إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا الإطار، نود أن نذكر بأن إسرائيل ملزمة بمقتضى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مع الحفاظ على سلامة أراضي الضفة الغربية وغزة. وهو القرار الذي نشأت عنه اتفاقية كامب ديفيد التي وافقت فيها إسرائيل على الأساس لتسوية سلمية للصراع مع جيرانها. كما نص اتفاق أوسلو على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة، يجب المحافظة على سلامتها وعلى وضعها خلال الفترة الانتقالية، وأنه لا يجوز لأي جانب أن يتخذ أية خطوات تغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك انتظارا للنتيجة التي تسفر عنها مفاوضات الوضع الدائم. وهذه التعهدات تعاقدية، وهي ملزمة قانونا لإسرائيل. وعلى إثر توقيع إعلان المبادئ للحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أوضحت الدول العربية ضرورة أن يحقق الاتفاق انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وأنه خطوة نحو تحقيق السلام الشامل لا بد لها أن تكتمل بخطوات عاجلة على المسارات الأخرى، تضمن انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة.

لقد ظللنا نرقب الأحداث منذ تاريخ توقيع الاتفاقية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، بأمل أن يتحقق السلام والازدهار المنشودين. ولكن مع الأسف، خاب ظننا، إذ ظللنا نشهد يوما إثر يوم الممارسات غير المشروعة والأعمال العدوانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد

الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة، وضد إرادة المجتمع الدولي، وبالرغم من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تطالب سلطات الاحتلال بالمحافظة على السلامة الإقليمية لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة وضمان حرية الانتقال والكف عن التدابير التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. لم تُصغ سلطات الاحتلال السمع لهذه القرارات فقامت في تحد واضح للمجتمع الدولي كافة بتكريس الأمر الواقع. بجميع مؤسساته المدنية والعسكرية، وبكل هيئاته الأهلية والحكومية يمارس التوسع والاستيطان واستغلال الموارد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدبير البيئة نتيجة قطع آلاف الأشجار وإزالة البساتين وإغلاق الطرق التي يستعملها الفلسطينيون. كما تتعرض الموارد المائية إلى الإتلاف، ولا سيما المرافق الصحية.

إن التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تم بحيث تحيط بالمجتمعات الفلسطينية المحلية وذلك للحد من النمو الطبيعي لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى إقامة الجدار الفاصل والطرق الالتفافية التي قامت سلطات الاحتلال بإنشائها في جميع أنحاء الضفة الغربية بهدف تعزيز الاحتلال في الضفة. فهذه السياسة الاستيطانية هي بحد ذاتها تعتبر تحد سافر لأحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. ويتم التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية بطرق عدة منها تدمير منازل الفلسطينيين وإقامة الجدار الفاصل غير القانوني بموجب فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). ولا تزال الأراضي الفلسطينية وهياكلها عرضة للمصادرة للأغراض الإسرائيلية. وبالإضافة إلى التشريد الناجم عن هدم المنازل، فإن تدمير الهياكل الفلسطينية ذات الصلة بمورد الرزق، له تأثير مدمر للغاية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر المتضررة.

لقد تأثرت الخدمات الصحية التي تقدمها السلطات الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشكل خطير، وقد أدت القيود الصارمة المفروضة على التنقل من الضفة الغربية إلى الانخفاض الملحوظ في معدل تحصين الأطفال ضد الأمراض في عام ٢٠١٠، وارتفاع معدل المواليد الموتى والمواليد منخفضي الوزن، وتأخر الحوامل في التسجيل في برامج الرعاية السابقة للولادة وارتفاع معدل الإصابة بالأنيميا.

وقد تأثر الوضع الاقتصادي والتدفقات المالية للسلطة الفلسطينية بطريقة سلبية، خاصة بعد إعلان إسرائيل عن منع تحويل الأموال الفلسطينية المودعة لديها، الأمر الذي يؤدي بلا شك إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني.

وختاما، نود أن نؤكد أن القضية الفلسطينية، وحل الصراع مع إسرائيل، وفقا لمبادرة السلام العربية التي تؤكد على قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، جنبا إلى جنب دولة إسرائيل، مقابل اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل، مسألة أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وستظل جزءً لا ينفصم من جزئيات الجيو – استراتيجيات العربية في المنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة التي جرت في إطار هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيجري البت في مشاريع القرارات A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/L.17 و A/66/L.18 فور الانتهاء من المناقشة التي ستجري في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/66/338 و A/66/367)

مشروعا القرارين (A/66/L.19 و A/66/L.20)

السيد عبد العزيز (مصر): تنظر الجمعية العامة اليوم في البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ في إطار ممارسة دورها الأصيل في التعامل مع النزاع والتوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط نتيجة احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ورفضها قبول إرادة المجتمع الدولي والانصياع لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، رغم جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتوصل إلى حل تفاوضي شامل يسمح بتحقيق التسوية السلمية الدائمة والعادلة لقضية فلسطين جوهر النزاع.

فمما لا شك فيه، أن منطقة الشرق الأوسط تمر الآن بمرحلة بالغة الخطورة، تؤكد فيها إسرائيل كل يوم تحديها للإرادة الدولية من خلال مواصلة سياسة الاستيطان، بما في ذلك توسيع المستوطنات القائمة حاليا بشكل غير شرعي، وبصفة خاصة داخل وحول القدس الشرقية، وذلك على الرغم من مطالبة جميع الأطراف الدولية المعنية بما في ذلك الأمم المتحدة، والمجموعة الرباعية، والاتحاد الأوروبي بتوقف تلك الأنشطة غير الشرعية فورا.

كما تزايدت في الآونة الأخيرة انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمثل ذلك في العديد من الشواهد. فعلى الرغم من إتمام عملية مبادلة جندي إسرائيلي واحد بأكثر من ألف سجين وأسير فلسطيني، فإن آلافا من الفلسطينيين من بينهم أطفال ونساء لا يزالون يقبعون في السجون وأماكن الاعتقال الإسرائيلية بدون أي سند شرعي، بالإضافة إلى مواصلة الحكومة الإسرائيلية بناء جدار الفصل العنصري بالمخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273)، وإحكامها الحصار الخانق على قطاع غزة مخالفة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة دإط-١٠/١٨. فضلا عن الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية التي حولت حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال إلى جحيم يصعب التعايش معه، وغير ذلك من المخالفات والانتهاكات التي تعرضت لها في بياني باسم حركة عدم الانحياز في النقاش العام أمس حول البند ٣٧، المعنون ”قضية فلسطين“ (انظر A/66/PV.67).

ومما يدعو للأسى أن جميع هذه الممارسات، ترتبط بسعي إسرائيل المتعمد لإفشال كافة محاولات التفاوض المباشر الذي وافق عليه الجانب الفلسطيني، وتؤكد إسرائيل أنها غير راغبة في التوصل إلى تسوية سلمية، الأمر الذي سيكون له تأثيرات بالغة الضرر، ليس على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، ولكن كذلك على كافة دول المنطقة والعالم أجمع.

ولذا فإن المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، مُطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ اللازم نحو ضمان استئناف العملية التفاوضية على أسس ومحددات واضحة، أولها الوقف الكامل وغير المشروط لسياسة الاستيطان غير الشرعية، وثانيها أن يقوم التفاوض على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وثالثها أن يتم التفاوض في أطر زمنية محددة، وأن تنشأ آلية واضحة لمتابعة تنفيذ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لالتزاماتهما، وصولا إلى الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات، على أساس قاعدة الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، يتعين على المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة التي تعبر عن تلك الإرادة الدولية، أن يدعم المساعي الفلسطينية الرامية إلى الحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة، طبقا لما ورد في خطاب الرئيس الفلسطيني أمام الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والعمل على زيادة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، خاصة وأن ذلك الاعتراف الدولي سيُعطي دفعة إيجابية لعملية التفاوض حول قضايا الوضع النهائي. وأود اليوم أن أحيي القرار الشجاع لأيسلندا الذي أعلنت عنه مندوبتها الدائمة أمس بصدور توصية من البرلمان بالاعتراف بدولة فلسطين وأن أهنئ أيسلندا مقدما على اتخاذ قرار نهائي في هذا الموضوع قريبا.

من جهة أخرى، لا بد أن يشجع المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة أيضا على عدم شرعية أية إجراءات اتخذتها أو تتخذها إسرائيل من أجل تغيير الوضعية القانونية والحقائق الثابتة في الجولان السوري المحتل، وعلى أن كافة تلك الإجراءات وغيرها تُعتبر لاغية وغير شرعية، لأنها تُمثل انتهاكا لكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تُطالب الجمعية العامة إسرائيل في هذا الإطار بالالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١ والانسحاب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

تعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال، ولممارسات إسرائيل غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، ولمواجهة التدهور الحاد في عملية السلام، يُسعدني أن أقدم نيابة عن المقدمين هذا العام إلى الجمعية العامة مشروعي قرارين على درجة كبيرة من الأهمية تحت البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، وهما: مشروع قرار ''القدس''، ومشروع قرار ''الجولان السوري''.

يؤكد مشروع القرار الأول ''القدس'' الوارد في الوثيقة A/66/L.19 مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس الشرقية المحتلة، والتي أكدت مرارا ضرورة إلغاء وبطلان كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير الطابع والمركز القانوني للمدينة، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية، تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان بعيدا عن الاستيطان وعن محاولات التهويد غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل والمستوطنون الإسرائيليون، وبعيدا عن انتهاكات لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائر العبادة، واعتداءاتها المتكررة على المسجد الأقصى وتهديد لبنيانه، فضلا عن أعمال الحفر والتنقيب في المدينة القديمة بالقدس بما في ذلك داخل وحول الأماكن الدينية.

أما مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل والوارد بالوثيقة A/66/L.20، فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، كما يؤكد مشاعر القلق العميق للجمعية العامة إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، ويؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧، وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأرضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، مطالبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات والتزامات سابقة في هذا الشأن.

إن مقدمي مشروعي القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع حالة النزاع في الشرق

الأوسط بمنهج شامل، فشعوب المنطقة التي ما زالت تُعاني ويلات الحرب والعدوان تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك، وهو ما يصعب تحقيقه دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي من جانب إسرائيل بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذا لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، وعلى أساس مرجعيات التسوية الواردة في مبادئ مدريد وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ولتحقيق كل ذلك، فإن المتبنين لقراري اليوم يتطلعون إلى دعم كافة الدول أعضاء الجمعية العامة لمشروعي القرارين والتصويت لصالحهما، تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية نحو تحقيق الأهداف الواردة بهما، ونحو إعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها الميثاق، ودعمتها الدول الأعضاء في الجمعية العامة على مر السنين.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي، بداية، أن أضم صوتي إلى صوت زميلي سعادة سفير جمهورية مصر العربية، وأشكره على البيان الذي ألقاه باسم حركة عدم الانحياز، ولا يفوتني بالطبع أن أشكره أيضا على تقديمه لمشروعي القرارين المتعلقين بكل من القدس المحتلة A/66/L.19 والجولان السوري المحتل A/66/L.20، وذلك في إطار البند ٣٦ المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''.

نجتمع اليوم، كما في كل عام، تحت قبة الجمعية العامة للنظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ولنطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية ووقف عدوانها المستمر وسياساتها العنصرية واللاإنسانية وانتهاكاتها للمواثيق والأعراف الدولية، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما نجتمع اليوم أيضا لمطالبتها بوقف حملات الاستيطان المحمومة وأعمال القتل المنهجية بحق المدنيين في الأراضي العربية المحتلة، مؤكدين على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، – هكذا تسميها الأمم المتحدة، وقراراتها التي تعد بالمئات تسمي إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال – لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتل هي إجراءات غير قانونية وليست لها أي شرعية على الإطلاق وتعتبر لاغية وباطلة. وهذا الكلام ليس فقط كلام الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بل هو كلام وتوصيفات قانونية وردت حرفيا في نصي قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، وهو الذي رفض قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم القدس الشرقية، والقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي رفض فيه مجلس الأمن أيضا قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم الجولان السوري المحتل.

على الرغم من كل هذه المطالبات من جانب مجلس الأمن، فإنه وللأسف لم يتم حتى الآن إحراز أي تقدم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف ممارساته العدوانية. لا بل على العكس من ذلك، ازدادت الأمور سوءا على سوء في ظل تصعيد إسرائيلي عدواني وانفلات استيطاني غير مسبوق ينذر بعواقب كارثية في المنطقة ويزيد فرص الحرب على فرص السلام. وذلك بفعل استخفاف إسرائيل بإرادة الشرعية الدولية وكل المعايير الإنسانية والأخلاقية وضربها بعرض الحائط أكثر من ١٠٠٠ قرار اتخذته الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المختلفة على مدار عقود طويلة. وهي كلها قرارات تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وصولا إلى إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

والمثير للانتباه هو أن هذا التصعيد الإسرائيلي، سواء على مستوى الاستيطان أو على مستوى الممارسات العدوانية

بحق العرب الذين ما زالوا رازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، يحظى بدعم سياسي وعسكري ومالي وتكنولوجي غير محدود، بعضه علني وبعضه الآخر في السر، من قبل بعض الدول التي نصبت أنفسها، زيفا، مدافعا عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين. إن هذه الدول أنفسها، التي ما فتئت تعلن مؤخرا أنها تدعم حقوق الفلسطينيين بالقول فقط، تهدد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أبسط حقوق أي شعب، ألا وهو الحصول على دولته المستقلة، مانحة بذلك إسرائيل حصانة غير شرعية بشأن كل جرائمها المرتكبة في الأراضي العربية المحتلة، وذلك على حساب الحقوق العربية المشروعة، لا سيما الحقوق الفلسطينية.

في هذا الصدد، نحن نستغرب جدا أن تقوم دولتان معينتان عضوان في هذه المنظمة الدولية بمعاقبة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم (يونسكو) بسبب قبول هذه المنظمة لعضوية فلسطين فيها، وذلك تحت حجج واهية غير مقنعة لا يمكن فهمها إلا في إطار حماية إسرائيل فقط على حساب حقوق الفلسطينيين السياسية.

فبعض الدول تدعي أنها ضد الاستيطان ومع الحل القائم على وجود دولتين بنفاق تكذبه أعمالها، حيث لم نر هذه الدول تتخذ ولو إجراء واحدا لوقف حمالات الاستيطان المتصاعدة. وهي حملات يعرف القاصي والداني أنها تقوض أي أمل في الحل القائم على وجود دولتين وفي الوصول إلى السلام في المنطقة. ولم تحاول هذه الدول إياها حتى مجرد انتقاد إسرائيل أو ممارسة أي ضغط عليها. بل دأبت على تحميل الفلسطينيين بغير وجه الحق المسؤولية كاملة عن فشل تحقيق السلام. وكأن الفلسطينيين المسلوبين من أبسط حقوقهم الأساسية هم من يحتلون أراضي الغير ويستوطنون في أراضي الغير ويجلبون الشتات من زوايا الأرض الأربع لتسكن في ارض لا يملكونها وينتهكون القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ويمارسون إرهاب الدولة. وكأن الفلسطينيين هم من يقومون بكل ذلك. وكأن إسرائيل هي الضحية لكل هذه الممارسات.

في إطار نفس السياسة الإسرائيلية المتحدية للشرعية الدولية والمدعومة من قبل بعض الدول، ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم، سوريا. كما ترفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قرارا لاغيا وباطلا وليس له أي اثر قانوني.

كما تستمر إسرائيل في سياسات الإرهاب والقمع بحق المواطنين السوريين الخاضعين للاحتلال في الجولان وتواصل سياسة التمييز العنصري ضدهم وحجب الوظائف عنهم، كل ذلك بسبب رفضهم حمل الهوية الإسرائيلية والانخراط في الجيش الإسرائيلي. كما تواصل إسرائيل سياسة اعتقال المواطنين السوريين في الجولان المحتل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأسرى، حيث يخضع أبناء الجولان لأبشع ظروف الاعتقال التعسفي اللاإنساني، التي لا تفي بأدنى معايير الأمم المتحدة لمعاملة السجناء.

هذا ناهيك عن بدء سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إطار حملتها المستمرة لتقطيع أوصال الجولان المحتل وفصله عن عمقه في الوطن الأم وتواصله الجغرافي مع وطنه الأم، سوريا، ببناء جدار عازل وفصل عنصري في الجولان شرقي بلدة مجدل شمس، يهدف إلى تكريس واقع سياسي وامني جديد تريد إسرائيل منه أن يلقي بظلاله على أي مفاوضات سلام في المستقبل تتعلق بالجولان المحتل.

وقد نقلنا إلى عناية الأمين العام شكوى رسمية بهذا الخصوص، مطالبين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياتهما واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بحق إسرائيل بشكل فوري لوقف هذا الإجراء الذي ينتهك

بشكل صارخ أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إلا أنه وللآسف أيضا لم تلق هذه الشكوى آذانا صاغية. لا بل إن ممثلي الأمين العام لم يتطرقوا لهذا الانتهاك الإسرائيلي الخطير في إحاطتهم الإعلامية الشهرية أمام مجلس الأمن بشأن البند المتعلق بالشرق الأوسط مما شجع إسرائيل على التمادي في ذلك من خلال العمل على توسيع وتدعيم هذا الجدار خلال الأسبوع الماضي. وهذا ما يثير الكثير من الأسئلة حول حيادية وموضوعية التعامل مع قضايانا المحقة والمشروعة، في الوقت الذي نرى فيه بعضهم يتسابق إلى إضعاف البند المذكور – أي بند الحالة في الشرق الأوسط – من خلال إقحام مواضيع داخلية من خارج إطار التعريف التاريخي لهذا البند بغية التدخل في شؤوننا الداخلية تحت حجج وذرائع واهية لا أساس لها من الصحة.

أريد أن انقل إلى عنايتكم أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد وضعت طفلا سوريا عمره سنتان فقط تحت الإقامة الجبرية وفصلته عن أمه وأبيه اللذين كانا يدرسان في جامعة دمشق. وبعد أن أنهيا دراستهما الجامعية عادا إلى الجولان المحتل بمساع من الصليب الأحمر فاستقبلتهما إسرائيل مع الطفل بان خطفت الطفل من والديه ووضعته تحت الإقامة الجبرية. والطفل عمره سنتان فقط. أضع هذا في عناية من يدعي انه يريد حماية المدنيين.

إن خيار السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وحل عادل لقضية اللاجئين، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ بعيدا عن أي حلول جزئية تسويفية أو مرحلية في هذا الشأن. وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في مقدمتها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) المذكور آنفا، الذي يتعلق بالجولان السوري المحتل.

ختاما، لقد أضحى واضحا للجميع بان العائق الوحيد في وجه السلام في المنطقة هو إسرائيل، حيث أدخلت إسرائيل مفهوم السلام في المنطقة في خدمة مشروع الحرب والعدوان بسبب تعنتها المدعوم أمريكيا ومن قبل بعض الدول الأوروبية دعما أعمى غير محدود حتى على حساب مصالح هذه الدول، الأمر الذي عمق الشعور بالإحباط لدى العرب وزاد في تأجيج غضبهم، مما سيكون له آثار كارثية على الجميع.

وعلى الرغم من اقتناعنا بان البند موضوع النقاش لا علاقة له بمناورات والأعيب بعض الدول التي تحاول زج التطورات الداخلية السورية في مناقشاتنا بهدف إبعاد الانتباه عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وبهدف التعمية عما تقوم إسرائيل من جرائم واستيطان وتطاول يومي على لغة القانون والشرعية الدولية، التي تمثلها مئات القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من اقتناعنا ذلك، فإننا نود الإشارة هنا إلى أن القيادة السورية ماضية في تطبيق برنامج الإصلاح الشامل من خلال مجموعة من الإجراءات والقوانين الجديدة الهادفة إلى تعزيز عملية البناء الوطني الديمقراطي، وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية والاقتصادية، وترسيخ الوحدة الوطنية، وضمان النظام العام وأمن الوطن والمواطن.

في هذا الصدد نشير إلى أن اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع دستور جديد وعصري يلبي تطلعات الشعب السوري قد انتهت من صياغة المسودة الأولى لهذا المشروع الرائد. ومن ضمن المبادئ الاساسية التي تم على أساسها صياغة هذه المسودة مبدأ السيادة الوطنية، ومبدأ الوحدة

الوطنية، ومبدأ الشعب مصدر السلطات، ومبدأ التعددية السياسية، حيث أن جميع الأحزاب السياسية أضحت متساوية وما يميزها عن بعضها البعض لممارسة السلطة هو الاقتراع العام على أساس الإرادة الشعبية. كما أن مرسوما صدر اليوم أيضا يقضي بإطلاق سراح ٩١٢ من المواطنين الذين كانوا موقوفين بتهم تتعلق بالخروج على القانون العام. وتم إطلاق سراحهم اليوم لأن أيديهم لم تكن ملطخة بالدماء.

ختاما، أدعو الدول التي تدعي زيفا الحرص على إرادة الشعب السوري إلى أن تنظر إلى الساحات العامة في مختلف المدن السورية التي اكتظت بملايين السوريين الذين خرجوا دعما للإصلاحات الجارية في سوريا، ورفضا للتدخل الخارجي بكل أشكاله وأيا كان مصدره، ورفضا للضغوط، ورفضا للعقوبات، ورفضا للكذب والتزييف. ونتمنى من الدول الأعضاء أن تسمع جيدا رسالة هذه الملايين وان تقف على إرادتهم وتطلعاتهم إن كانت فعلا مهتمة بحقوق الإنسان.

ختاما، لا يسعني إلا أن أدعو السادة الأعضاء إلى أن يصوتوا تأييدا لمشروع القرار المتعلق بالقدس (A/66/L.19)، ومشروع القرار المتعلق بالجولان السوري المحتل (A/66/L.20)، كما يفعلون مشكورين خلال كل دورة. فبتصويتهم هذا يعيدون التأكيد على أهمية مرجعية ما يسمى بالشرعية الدولية، التي تمثلها هذه المنظمة الدولية في معرض تطبيق القانون الدولي وحماية حقوق الدول الأعضاء.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعا، كان هذا العام مضطربا للغاية. فالتغييرات التاريخية التي تحدث في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثبتت بشكل دائم تقريبا التطلع الانساني المشترك نحو الحرية والعدالة والسلام.

وتولى الشعب التونسي زمام القيادة. فالانتخابات الديمقراطية التاريخية للجمعية التأسيسية الوطنية في تونس في تشرين الأول/أكتوبر، والافتتاح الناجح لدورة الجمعية في الأسبوع الماضي، خطوات مثيرة للإعجاب نحو إنشاء المؤسسات اللازمة لترسيخ الديمقراطية.

ويواجه انتقال مصر تحديات عديدة، وسيتطلب التسامح والاحترام والصبر. وبطبيعة الحال، لا بد من احترام تطلعات الشعب المصري والمحافظة على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ونحن نشعر بالانزعاج من الوفيات والإصابات الناجمة عن الاشتباكات الأخيرة. ومن البديهي أن من الضروري أن تعمل جميع الأطراف معا لإعادة الهدوء والمضي قدما بانتقال مصر الديمقراطي نحو الحكم المدني. ونشعر بالتشجيع من التقارير الايجابية الأولية عن مشاركة المصريين القوية في الانتخابات. ويعزى الفضل في ذلك للشعب المصري.

وتقر أستراليا بشجاعة الشعب الليبي، كما نفعل جميعا، في التصدي لنظام فقد صلته لفترة طويلة بحقوق شعبه بالذات. ونرحب برد منظومة الأمم المتحدة الحاسم على تهديد المدنيين الليبيين. ونرحب أيضا بالالتزام الذي أبدته الحكومة الجديدة في ليبيا بالتمسك بمبادئ الثورة، بما في ذلك احترام سيادة القانون والديمقراطية وحماية حقوق الانسان. وكانت أستراليا ثالث أكبر المانحين الإنسانيين خلال الصراع، وسنقدم المزيد من الدعم لانتقال ليبيا السياسي والاقتصادي.

وكما اظهر انتقال ليبيا، تضطلع جامعة الدول العربية بدور ريادي في مساعدة التحول الايجابي في العالم العربي. ونحن ندعم بكل صدق جهود الجامعة الرامية إلى وقف سفك الدماء في سوريا. ونناشد سوريا التعاون مع الجامعة العربية، وإيقاف وحشيتها وتنفيذ إصلاحات

ديمقراطية ذات مصداقية. وينبغي أن يتنحى الرئيس الأسد وان يسمح ببدء تلك التغييرات بدون تأخير. وفي ظل ظروف تفشل فيها السلطات السورية عن تنفيذ إصلاح ذي مغزى وتنكص عن التزاماتها للزعماء الإقليميين بإنهاء أعمال العنف، نحن ندعو مجلس الأمن إلى إبداء نفس الشجاعة التي أبداها الشعب السوري نفسه، ومواصلة إدانة أعمال العنف وإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب بالاتفاق بشأن اليمن الذي تم التوقيع عليه الأسبوع الماضي ونشيد بأعمال مجلس التعاون الخليجي في القيام بالوساطة فيه. وبشأن لبنان، لا نزال أقوياء في دعمنا لسيادته واستقلاله ووحدته. وما زلنا نناشد جميع الأطراف التعاون مع قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، والسماح للمحكمة باستكمال أعمالها.

ولم يغب عن بالنا التهديدات التي طال أمدها لاستقرار المنطقة، وتحديدا برنامج إيران النووي، والسؤال الذي لم تتم الإجابة عنه حتى الآن بشأن أنشطة إيران المتصلة بالأسلحة النووية. ونحث إيران على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعاقبة وعلى الانخراط بشكل جدي وبدون شروط مسبقة في محادثات بشأن برنامجها النووي. وندين اقتحام السفارة البريطانية في طهران بالأمس، وندعو إيران إلى ضمان وفائها بالالتزامات الدولية بمنع وقوع مثل تلك الحوادث في المستقبل، بما في ذلك بالتحقيق في الهجمات ومحاكمة المسؤولين.

ومن البديهي أن الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغير الديناميات السياسية الواسعة حتى ونحن نراقب. فالشعوب في جميع أنحاء المنطقة تعمل على إسماع صوتها وهي تطالب بحكومات تستجيب لتطلعات شعوبها المشروعة في تحقيق المزيد من الشفافية والديمقراطية والشمولية. ويلزم أن نعترف بان ذلك التحول العميق في ديناميات المنطقة يتطلب تنشيط الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات التي طال أمدها في المنطقة.

وبطبيعة الحال، من أهم هذه الصراعات حالة إسرائيل وفلسطين. ولا تزال أستراليا ملتزمة التزاما حقيقيا بالتوصل عن طريق التفاوض إلى الحل القائم على أساس وجود دولتين مما يسمح بان تنعم إسرائيل بالأمان وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية آمنة ومستقلة. ونشيد باستمرار الجهود الدولية لتشجيع المحادثات المباشرة، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية الدولية والجهود المبذولة في اطار مبادرة السلام العربية. لقد ناشدنا باستمرار رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس استئناف المفاوضات المباشرة. وينبغي أن تعقد تلك المفاوضات على أساس خطوط عام ١٩٦٧، بالترافق مع تبادل للأراضي يتفق عليه الطرفان. كما ينبغي تسوية مسائل الوضع النهائي الأخرى من خلال تلك المفاوضات المباشرة.

ونحن نعترف بشاغل إسرائيل الشرعي بشأن ضمان أمنها. وذلك شرط أساسي يتعين الوفاء به من خلال المفاوضات بغية التوصل إلى حل دائم. ولكننا نشعر بالقلق لأنه في ظل عدم التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، يمكن للحالة الأمنية أن تتدهور فعلا في العام المقبل. ولذلك من الأهمية الملحة أن يمتنع الإسرائيليون والفلسطينيون عن اتخاذ إجراءات استفزازية تؤدي إلى تقويض الثقة. وتلك تشمل، في المقام الأول، البناء الجديد للمستوطنات والمخافر الأمامية الإسرائيلية وتوسيعها، مما يشكل عقبة أمام عملية السلام.

كما أن من الضروري لاستمرار جهد إنجاح بناء الدولة الفلسطينية وجدوى السلطة الفلسطينية، الذي ندعمه جميعا والعديد منا يموله، أن تحافظ إسرائيل على تحويلات إيرادات الضرائب إلى السلطة بدون أي انقطاع.

ونشيد بالنجاح الذي أحرزه رئيس الوزراء فياض في بناء القاعدة الاقتصادية والمؤسسية الضرورية لقيام الدولة. ونثني بقوة على التقدم الذي أحرز – بالرغم من كل الصعاب – في تنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، بما في ذلك التحسن الكبير للسيطرة الأمنية في الضفة الغربية والأداء الاقتصادي القوي للسلطة الفلسطينية.

وفي أيلول/سبتمبر وقعت أستراليا نفسها على اتفاق شراكة لفترة خمس سنوات مع السلطة الفلسطينية وهي ستقدم للسلطة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة. وسنقدم برنامجا هاما للمنح لتدريب الفلسطينيين في أستراليا. وذلك لأن من البديهي أن الدولة الفلسطينية المستقلة التي لديها مقومات البقاء تتطلب تمويلا ثابتا للتخطيط المسبق ولميزانية تقديم الخدمات التي لا بد منها لتتمكن أي دولة قادرة على أداء عملها من توفيرها لمواطنيها. كما أننا نزيد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية تقديم دعم ثابت خلال فترة شراكة جديدة تستمر لخمس سنوات.

ولا تزال الحالة على ارض الواقع في غزة بالغة الخطورة. ونحن نرحب بتخفيف بعض القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى غزة والخروج منها، ولكننا ما زال يساورنا قلق بالغ حيال الحالة الإنسانية هناك. ونقر بالشواغل الأمنية الشرعية لإسرائيل، وندين بالإجماع الهجمات الصاروخية المستمرة على إسرائيل. ولكن لا بد من القيام بالمزيد من العمل لتخفيف حدة الحالة في غزة.

ويمكن للطرفين المساعدة على تشكيل الجغرافية السياسية في المنطقة بالتوصل إلى اتفاق للسلام الآن. وإذا لم نشهد اختتام عملية السلام في الشرق الأوسط في الأجل القصير، قد يصبح لا سبيل لاستعادة آفاق التوصل إلى تسوية دائمة. ونحن، بوصفنا صديقا قديما لإسرائيل، نناشد حكومة نتنياهو إشراك قيادة فلسطينية ملتزمة بهدف تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وبوصفنا صديقا للشعب الفلسطيني، نرى أن الوقت قد حان لإجراء المفاوضات المباشرة.

وكما نعلم جميعا، في الواقع، فان المسألة عبارة عن معادلة خطية بسيطة للغاية حقا. فالنتائج الناجحة للعملية ستهيئ الظروف للشعب الإسرائيلي لاستيفاء حقه في العيش في أمان وللشعب الفلسطيني لنيل حقه في تقرير المصير من خلال إنشاء الدولة الخاصة به. وبلدي بالذات يؤيد بقوة كلا الحقين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.